



الرقم: ون ت م م / و / ٧٢٣٨ / ١١٣ / ٢٠٢٥ م

التاريخ: ١٤ رجب ١٤٤٦ هـ

الموافق: ١٤ يناير ٢٠٢٥ م

الموقرين / المحترمين

أصحاب السمو والمالي والسعادة
رؤساء الوحدات الحكومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

الموضوع: الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية

أود بالتقدير إفادة سموكم / معاليكم / سعادتكم بالتعميم الوزاري رقم (٢/٢٠٢٥ م) الصادر بتاريخ ١٤ رجب ١٤٤٦ هـ الموافق ١٤ يناير ٢٠٢٥ م القاضي بإصدار الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية (مرفق)، وذلك وفقاً للاختصاص المنعقد لهذه الوزارة في المرسوم السلطاني (٢٠٢٠/٩٠)، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٠) من قانون السجلات الوطنية، وكذلك المادة (٤٠) من الاستراتيجية الوطنية لإدارة البيانات الوطنية.

يأتي هذا الإطار التنظيمي متضمناً ثلاث وثائق أساسية لعملية حوكمة وإدارة البيانات الوطنية توحد الممارسات على مستوى وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، والتي يتعين العلم والعمل بها مجتمعة، وذلك لتكوين رؤية شاملة لمتطلبات الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية، وهذه الوثائق هي:

١. الوثيقة الأولى: سياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية:

وثيقة تحدد المتطلبات اللازمة لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية بهدف ترسيخ ممارسات موحدة وشاملة داخل الجهات الحكومية في (١٣) مجالاً من مجالات حوكمة وإدارة البيانات، وتعد هذه المتطلبات بنود إلزامية على وحدات الجهاز الإداري الالتزام بتنفيذها.

(يتبع: ص/٢)



(٢)

٢. الوثيقة الثانية: الدليل الاسترشادي لإنشاء مكتب حوكمة وإدارة البيانات:

وثيقة تتضمن العناصر اللازمة لدعم الجهات الحكومية في تحديد تقسيم إداري مختص بحوكمة وإدارة البيانات ضمن التقسيم الإداري للتحويل الرقمي في الوحدة، وتشمل تلك العناصر المهام والاختصاصات والخدمات والعمليات والهيكل التنظيمي والأدوار والمسؤوليات.

٣. الوثيقة الثالثة: دليل تقييم مستوى الالتزام لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية:

وثيقة تحدد منهجية تقييم مستوى الالتزام وأولويات التنفيذ ومعايير التقييم بهدف تمكين الجهات الحكومية من الالتزام بسياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية.

وتهدف هذه الوزارة من خلال هذا الإطار إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- ممارسة الوزارة لاختصاصها الوارد في المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٠) القاضي بإنشاءها، وتحديدًا البند (٢) حول "تنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والخطط الاستراتيجية".

- تمكين التحويل الرقمي الحكومي الذي يُعد من أبرز البرامج التنفيذية المنبثقة عن رؤية عُمان ٢٠٤٠، وذلك من خلال ابتكار أداة تنظيمية داعمة وممكنة لرفع كفاءة تطبيق الضوابط والأطر المنظمة لتنفيذ التحويل الرقمي في القطاع الحكومي والواردة في السياسات والتعاميم الصادرة بهذا الشأن، بحيث تكون مرجع واحد إلزامي على كافة الجهات المستهدفة للتحويل الرقمي.

- تعظيم الفائدة من البيانات الوطنية ورفع جودتها وتوظيفها في عمليات التنمية وصنع القرار.

- معالجة مجموعة التحديات التي تواجه تنفيذ التحويل الرقمي الحكومي وبشكل خاص امتثال الجهات المعنية للأسس والتوجهات الوطنية والمنهجيات المعتمدة للتحويل الرقمي الحكومي.

(يتبع: ص/٣)



(٢)

- تقديم نهج موحد وشامل لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية لتوحيد الممارسات المعمول بها في وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وتفادياً للتحديات التي تواجهها في هذا الشأن.

للتكريم سموكم/ معاليكم/ سعادتك بالاطلاع وما ترونه من إجراء، وسيقوم المختصين بهذه الوزارة بالتنسيق مع نظرائهم في فريق التحول الرقمي بمختلف الوحدات حول برنامج الورش التوعوية والتدريبية اللازمة لتنفيذ سياسات الإطار، وللإطلاع على محتويات الإطار، فإنه بالإمكان التوجه للرابط: www.mtcit.gov.om/NDGF، ولزيت من المعلومات بهذا الخصوص، فإنه يمكن للمختصين لديكم التواصل عبر البريد الإلكتروني (Governance@mtcit.gov.om).

متمنين ومقدرين جهود سموكم/ معاليكم/ سعادتك والمختصين لديكم الحثيثة والمبذولة في تحقيق المصالح الوطنية المشتركة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

م. سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات



نسخة مع التحية إلى:

- معالي الدكتور/ رئيس المكتب الخاص الموقر
- معالي الشيخ/ الأمين العام لمجلس الوزراء الموقر
- سعادة الدكتور/ وكيل الوزارة للاتصالات وتقنية المعلومات المحترم



تعميم وزاري رقم (٢/٢٠٢٥م)

بشأن الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية

- استناداً إلى اختصاصات وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٠م) المتعلقة بالعمل على اعداد المعايير اللازمة لتطبيق النظم من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة للوفاء بمتطلبات مجتمع عُمان الرقمي وتحقيق التكامل بين جميع الوحدات لتقديم خدماتها إلكترونياً.
- وإلى القرار رقم (٢٠٢٢/١٠٣م) بإصدار استراتيجية البيانات الوطنية، الصادر من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، والتي أسندت المادة (٤٠) لهذه الوزارة اختصاص الإشراف على المسائل التقنية الخاصة بالبيانات ولها في ذلك إعداد السياسات والمعايير الخاصة بإدارة وحوكمة البيانات ومتابعة التزام وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بها، وإعداد الأدلة الإرشادية والتوجيهية اللازمة لدعم تطبيق السياسات والمعايير.
- وإلى المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٤/٥٢م) بإصدار قانون السجلات الوطنية، والتي أوجبت المادة (١٠) على الجهات المعنية عند جمع البيانات التي تنتجها أو تحوزها مراعاة دقتها وإكتمالها وملائمة بنيتها ومصداقية مصدرها، وضمان جاهزية تدفقها، وتحديثها بشكل مستمر وغيرها من معايير جودة البيانات، وفقاً للسياسات والضوابط المعتمدة في هذا الشأن.
- عليه، قامت هذه الوزارة بإصدار الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية، والذي اشتمل على ثلاث وثائق وهي: سياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية، والدليل الإرشادي لإنشاء مكتب حوكمة وإدارة البيانات، ودليل تقييم مستوى الالتزام بسياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية.
- وعلى وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة الالتزام بالآتي:
- تنفيذ سياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية.

(يتبع: ص/٢)



(٢)

- تحديد تقسيم إداري يتبع التقسيم الإداري للتحويل الرقمي في الوحدة ويختص بإدارة وحوكمة البيانات، وفقاً للدليل الاسترشادي المتعلق بهذا التقسيم (الدليل الاسترشادي لإنشاء مكتب حوكمة وإدارة البيانات).
- تقوم هذه الوزارة بمتابعة وتقييم التزام الوحدات بسياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية وفقاً لدليل تقييم مستوى الالتزام بسياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية.
- ويرجى من جميع الجهات ذات العلاقة في سلطنة عُمان الأخذ بكافة الأحكام الواردة في الإطار المرفق، وللמיד من المعلومات يمكن التواصل مع المختصين في هذه الوزارة عبر البريد الإلكتروني (Governance@mtcit.gov.om).
- كما يمكن الاطلاع على محتويات الإطار عبر زيارة الرابط: www.mtcit.gov.om/NDGF.

والله ولي التوفيق...

م. سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات



صدر في: ١٤ رجب ١٤٤٦هـ
الموافق: ١٤ يناير ٢٠٢٥م
س: (٧٢٣٨)